تقييم تحسين كفاءة الرقابة المالية الحكومية الليبية من خلال تبني نظم إدارة المعلومات المالية الحكومية (GFMIS) دراسة ميدانية على القطاع الحكومي الليبي – وزارتي المالية والتخطيط

حسن علي احمد موتات
عضو هيئة التدريس بجامعة الزاوية
كلية الاقتصاد – الزاوية /قسم المحاسبة
h.mutat@zu.edu.ly

ملخص الدراسة:

تهدف هذه الدراسة إلى تحليل واقع آليات الرقابة المالية الحكومية في ليبيا، واستكشاف متطلبات تطويرها في ضوء تطبيق نظام إدارة المعلومات المالية الحكومية(GFMIS) ، مع التركيز على وزارتي المالية والتخطيط. وتكتسب أهمية الدراسة من الحاجة المتزايدة إلى تعزيز الشفافية والمساءلة وفقًا للمعايير الدولية للحوكمة المالية.

اعتمدت الدراسة منهجية تجمع بين المنهج الاستقرائي والاستنباطي، باستخدام الاستبانة كأداة لجمع البيانات وتحليلها بواسطة برنامج (SPSS) بأساليب وصفية واستدلالية. كشفت النتائج عن قصور في فعالية الرقابة المالية الحالية، وتحديات تنظيمية وتقنية تعيق جاهزية تطبيق نظام(GFMIS) مع ضعف الارتباط بين محاور الدراسة، مما يستدعي معالجات تفصيلية.

أوصت الدراسة بتطوير الإجراءات الرقابية، تعزيز البنية التحتية، تحديث الأطر التشريعية، وتأهيل الكفاءات البشرية، مع بناء بيئة مؤسسية داعمة للتحول الرقابي الرقمي. وتسهم هذه الدراسة في دعم جهود الإصلاح المالي في ليبيا، وترسيخ مبادئ الشفافية والحوكمة الرشيدة وفقًا لأفضل الممارسات الدولية.

الكلمات المفتاحية: الرقابة المالية الحكومية، الشفافية، الحوكمة المالية، نظام (GFMIS)، التحول الرقابي الرقمي، وزارتي المالية والتخطيط، التحديات التنظيمية والتقنية، الإصلاح المالي في ليبيا

Abstract

This study aims to analyze the current state of government financial control mechanisms in Libya and explore the requirements for their development in light of the implementation of the Government Financial Management Information System (GFMIS), with a focus on the Ministries of Finance and Planning. The importance of this study stems from the growing need to enhance transparency and accountability in line with international standards of financial governance.

The study adopted a methodology combining inductive and deductive approaches, utilizing a structured questionnaire for data collection, and analyzing the results using SPSS through descriptive and inferential statistical methods. The findings revealed deficiencies in the efficiency and effectiveness of current financial control mechanisms and identified organizational and technical challenges hindering GFMIS readiness, along with weak correlations between the study's key variables, necessitating targeted interventions.

The study recommended developing internal control procedures, strengthening the information infrastructure, updating legislative frameworks, and enhancing human resource capacities, alongside building an institutional environment supportive of digital financial transformation. This research contributes to supporting financial reform efforts in Libya and promoting the principles of transparency and sound financial governance in accordance with international best practices.

Keywords:

Government Financial Control, Transparency, Financial Governance, GFMIS, Digital Oversight Transformation, Ministries of Finance and Planning, Organizational and Technical Challenges, Financial Reform in Libya

مقدمة

تُعد الرقابة المالية الحكومية من الركائز الأساسية لتحقيق الشفافية والمساءلة في إدارة المال العام، وضمان الاستخدام الأمثل للموارد المالية بما يدعم الاستقرار الاقتصادي والتنمية المستدامة. وقد أظهرت التقارير الدولية الحديثة، مثل تقرير البنك الدولي (World Bank, 2023) وتقرير صندوق النقد الدولي حول الحوكمة المالية(IMF, 2023) ، أن الدول التي تبنّت نظم معلومات مالية متطورة استطاعت تحسين مستوى الرقابة المالية، وخفض معدلات الفساد المالي، وتعزيز كفاءة الأداء الحكومي.

في المقابل، لا تزال العديد من الدول النامية، ومنها ليبيا، تواجه تحديات كبيرة في هذا المجال نتيجة ضعف البنى التحتية للرقابة التقليدية، وغياب نظم معلومات مالية موحدة ومتكاملة (ديوان المحاسبة الليبي، 2023؛ Transparency International, 2023).ويبرز نظام إدارة المعلومات المالية الحكومية (Government Financial Management Information System – GFMIS)كأحد الحلول الاستراتيجية التي توصي بها المنظمات الدولية لتعزيز فعالية الرقابة المالية من خلال التحول الرقمي للعمليات المحاسبية، وتحقيق التكامل بين وحدات الإنفاق والإيرادات الحكومية في بيئة موحدة وآمنة (World Bank, 2022).

وفي ظل سعي ليبيا إلى إصلاح منظومتها المالية وتعزيز آليات الرقابة، تزايد الاهتمام بتبني نظام (GFMIS)كأداة لتعزيز الشفافية، وتحقيق الانضباط المالي، وتقوية مستويات الحوكمة. إلا أن التطبيق الناجح لهذا النظام يتطلب تطوير آليات الرقابة المالية التقليدية بما يتلاءم مع متطلبات النظام الرقمي الجديد، سواء على مستوى الإطار التشريعي، أو الكفاءات البشرية، أو النظم التقنية المساندة.(IMF, 2024)

بناءً على ذلك، تهدف هذه الدراسة إلى تحليل واقع آليات الرقابة المالية الحكومية في ليبيا، واستكشاف متطلبات تطويرها في ضوء متطلبات تطبيق نظام إدارة المعلومات المالية الحكومية(GFMIS) وذلك من خلال إجراء دراسة ميدانية على القطاع الحكومي الليبي، ممثلًا في وزارتي المالية والتخطيط، باعتبارهما الجهتين المركزيتين المعنيتين بإدارة وتطوير النظم المالية والرقابية. وتسعى الدراسة إلى تقديم تصور عملي يسهم في دعم جهود الإصلاح المالي، وتحقيق الأهداف المرتبطة برفع كفاءة الرقابة على المال العام، بما يتسق مع المعايير الدولية وأفضل الممارسات الحديثة في إدارة المالية العامة.

الدراسات السابقة

أولاً: الدراسات العربية

1. دراسة (السرجاني، 2022):

فاعلية نظم المعلومات المالية الحكومية في تعزيز الشفافية المالية في القطاع الحكومي العربي" هدفت الدراسة إلى تحليل دور نظم GFMIS في رفع مستوى الشفافية المالية في المؤسسات الحكومية العربية. وقد تناولت الدراسة تطبيق نظم المعلومات المالية المتكاملة وأثرها على كفاءة الإنفاق العام. واعتمد الباحث على المنهج الوصفي التحليلي. وأظهرت نتائج الدراسة أن تطبيق GFMIS يسهم في تحسين الشفافية

وتقليل مخاطر الفساد المالي. وأوصت الدراسة بضرورة تحديث التشريعات الداعمة لرقمنة النظم المالية الحكومية.

2. **دراسة (الحسني، 2023):**

"أثر التحول الرقمي على تطوير الرقابة المالية في المؤسسات الحكومية: دراسة ميدانية في دول الخليج" هدفت الدراسة إلى استكشاف أثر التحول الرقمي على تطوير أساليب الرقابة المالية. وقد تناولت الدراسة تجربة عدد من المؤسسات الحكومية الخليجية في تطبيق الأنظمة المالية الذكية. واعتمد الباحث على المنهج المسحي التحليلي. وأظهرت نتائج الدراسة وجود علاقة إيجابية بين مستوى التحول الرقمي وجودة الرقابة المالية. وأوصت الدراسة بتعزيز الاستثمار في البنية التحتية الرقمية.

3. **دراسة (الخولي، 2022): "دور النظم المالية الإلكترونية في تحسين الرقابة على المال العام: دراسة حالة على القطاع العام المصري"**، هدفت الدراسة إلى تقييم أثر النظم المالية الإلكترونية على فعالية الرقابة المالية. وقد تناولت تطبيقات GFMIS كأحد أدوات تعزيز الرقابة على المال العام. واعتمد الباحث على المنهج التجريبي. وأظهرت النتائج تحسن ملحوظ في دقة التقارير المالية بعد تطبيق نظم .GFMIS وأوصت الدراسة بضرورة تعميم تطبيق GFMIS في جميع المؤسسات الحكومية.

4. **دراسة (الشواشي، 2024): "تحليل تحديات تطبيق نظم المعلومات المالية الحكومية في الدول العربية الناشئة"**، هدفت الدراسة إلى تحليل أبرز المعوقات التي تواجه تطبيق GFMIS في الدول العربية. وقد تناولت العوامل التشريعية والتقنية والبشرية المؤثرة على التطبيق. واعتمد الباحث على المنهج المقارن. وأظهرت النتائج أن نقص الكوادر المؤهلة وغياب التنسيق المؤسسي يشكلان أبرز المعوقات. وأوصت الدراسة بتكثيف برامج التدريب المتخصص وإصلاح الأطر التنظيمية.

5. **دراسة (عبد الرؤوف، 2023): "دور نظم إدارة المعلومات المالية في تعزيز الرقابة المالية الحكومية: دراسة ميدانية على المؤسسات الليبية"** ، هدفت الدراسة إلى قياس أثر تطبيق النظم المالية الإلكترونية على مستوى الرقابة في المؤسسات الليبية. وقد تناولت مدى جاهزية البيئة المؤسسية الليبية لتبني .GFMIS واعتمد الباحث على المنهج الوصفي الكمي. وأظهرت النتائج وجود ضعف في الإمكانيات التقنية والبشرية. وأوصت الدراسة بوضع خطة وطنية لإعادة تأهيل البنية التحتية للرقابة المالية.

ثانياً: الدراسات الأجنبية

1. **دراسة:(Brown & Peterson, 2022) بعنوان**

"Public Financial Management Reform and the Role of Integrated Financial Information Systems (IFMIS)"

"إصلاح إدارة المالية العامة ودور نظم المعلومات المالية المتكاملة (IFMIS) "

هدفت الدراسة إلى استقصاء أثر نظم المعلومات المالية المتكاملة على إصلاح الإدارة المالية العامة. وقد تناولت الدراسة حالات تطبيق ناجحة في عدة دول نامية. واعتمد الباحثان على المنهج المقارن. وأظهرت النتائج تحسن مستوى الشفافية والكفاءة المالية بعد تطبيق .GFMIS وأوصت الدراسة بضرورة تطوير إطار تشريعي داعم لتطبيق النظام.

2. **دراسة (Khan & Silva, 2023)**

"Challenges and Opportunities in Adopting GFMIS in Emerging Economies: An Empirical Study"

"التحديات والفرص في تبني نظام إدارة المعلومات المالية الحكومية (GFMIS) في الاقتصادات الناشئة: دراسة ميدانية" ، هدفت الدراسة إلى تحليل التحديات التي تواجه الاقتصادات الناشئة في تبني نظم .GFMIS وقد تناولت تأثير البنية المؤسسية والدعم السياسي على نجاح التطبيق. واعتمد الباحثان على المنهج الكمي التحليلي. وأظهرت النتائج أن الدعم السياسي القوي شرط أساسي لنجاح التطبيق. وأوصت الدراسة بوضع استراتيجيات مؤسسية متكاملة لدعم تنفيذ.GFMIS

3. **دراسة (Nguyen & Tran, 2024)**

"The Impact of Financial Management Information Systems on Government Accountability: Evidence from Southeast Asia"

"أثر نظم إدارة المعلومات المالية على المساءلة الحكومية: أدلة من جنوب شرق آسيا" ،هدفت الدراسة إلى قياس أثر نظم GFMIS على تعزيز المساءلة الحكومية. وقد تناولت التجربة العملية لدول جنوب شرق آسيا. واعتمد الباحثان على المنهج الكمي. وأظهرت النتائج ارتفاع مستويات الشفافية المالية بعد اعتماد نظم .GFMIS وأوصت الدراسة بتوسيع نطاق استخدام الأنظمة المالية المتكاملة في مختلف القطاعات الحكومية.

4. **دراسة (Williams & Chen, 2022)**

"E-Government Initiatives and Financial Transparency: The Moderating Role of GFMIS Implementation"

"مبادرات الحكومة الإلكترونية والشفافية المالية: الدور المعدل لتطبيق نظام إدارة المعلومات المالية الحكومية"(GFMIS) ، هدفت الدراسة إلى تحليل الدور التعديلي لتطبيق نظم GFMIS في تعزيز مبادرات الحكومة الإلكترونية وتحقيق الشفافية المالية. وقد تناولت العلاقة بين التحول الرقمي والحوكمة المالية.

واعتمد الباحثان على المنهج التجريبي التحليلي. وأظهرت النتائج أن وجود GFMIS يعزز بشكل كبير من فعالية مبادرات الحوكمة الإلكترونية. وأوصت الدراسة بضرورة تكامل تطبيقات GFMIS مع مشاريع الحكومة الإلكترونية.

ما يميز هذه الدراسة عن الدراسات السابقة

على الرغم من تناول الدراسات السابقة لموضوع نظم إدارة المعلومات المالية الحكومية (GFMIS) وأثرها على الشفافية والرقابة المالية، إلا أن هذه الدراسة تنفرد بتركيزها الميداني الدقيق على البيئة الليبية، خصوصًا وزارتي المالية والتخطيط، مما يسد فجوة بحثية لم تُعالج بعمق في الأدبيات السابقة (عبد الرؤوف، 2023)؛ (Nguyen & Tran, 2024) كما تعتمد الدراسة منهجية علمية تجمع بين الاستقراء والاستنباط، مما يتيح تحليلًا دقيقًا للواقع العملي وفق معايير دولية (IMF, 2024)؛(World Bank, 2023 ، في حين أن غالبية الدراسات السابقة اقتصر منهجها على الوصف أو التحليل التقليدي. وتتميز الدراسة أيضًا بتحليل شامل للتحديات المؤسسية والتقنية المرتبطة بتطبيق GFMIS في ليبيا، مع اقتراح حلول عملية قابلة للتطبيق (Khan & Silva, 2023)؛(الشواشي، 2024). وتسعى إلى بناء نموذج استرشادي يسهم في دعم جهود الإصلاح المالي وتعزيز الحوكمة في القطاع الحكومي الليبي، مما يمنحها بعدًا تطبيقيًا واستراتيجيًا يتجاوز الطابع النظري التقليدي.

مشكلة الدراسة

تُعد الرقابة المالية الحكومية ركيزة أساسية لتحقيق الشفافية وحسن إدارة المال العام بما ينسجم مع أهداف التنمية المستدامة. وتشير تقارير البنك الدولي (World Bank, 2023) وصندوق النقد الدولي (IMF, 2023)إلى أن فاعلية الرقابة ترتبط بتبني نظم معلومات مالية إلكترونية متكاملة تسهم في تعزيز كفاءة الإنفاق والحد من الفساد .

وفي ليبيا، تواجه الرقابة المالية تحديات أبرزها ضعف التكامل بين الأنظمة، ومحدودية توظيف التقنيات الحديثة، وغياب إطار معلوماتي موحد (ديوان المحاسبة الليبي، 2023). ويُعد تطبيق نظام إدارة المعلومات المالية الحكومية (GFMIS) من الحلول الجوهرية لدعم التحول الرقابي الرقمي .(World Bank, 2022) غير أن تحقيق ذلك يتطلب تطوير الآليات الرقابية القائمة، وتعزيز الجاهزية التشريعية والمؤسسية، وتأهيل الكفاءات البشرية، وهي جوانب ما تزال تفتقر إلى دراسة ميدانية معمقة في البيئة الليبية. وعليه، تتمثل مشكلة الدراسة في:

"قصور آليات الرقابة المالية الحكومية الحالية في ليبيا عن مواكبة متطلبات تطبيق نظام إدارة المعلومات المالية الحكومية(GFMIS) ، مما يعيق تحقيق مستويات متقدمة من الشفافية والمساءلة والكفاءة المالية".

وتسعى الدراسة إلى تحليل واقع الرقابة المالية الحكومية في ليبيا وتحديد متطلبات تطويرها بما يتوافق مع متطلبات نظام (GFMIS) ، مع التركيز على وزارتي المالية والتخطيط.

تنطلق هذه الدراسة للإجابة عن التساؤل الرئيس التالي:

كيف يمكن تطوير آليات الرقابة المالية الحكومية في ليبيا بما يتوافق مع متطلبات تطبيق نظام إدارة المعلومات المالية الحكومية(GFMIS) ؟

ويتفرع عن هذا التساؤل ثلاثة تساؤلات فرعية:

1. ما واقع آليات الرقابة المالية الحكومية الحالية في وزارتي المالية والتخطيط في ليبيا؟
2. ما أبرز التحديات التي تواجه تطوير الرقابة المالية الحكومية في ضوء متطلبات تطبيق نظام (GFMIS)؟
3. ما المتطلبات الأساسية اللازمة لتطوير آليات الرقابة المالية بما ينسجم مع التحول الرقمي ونظام (GFMIS)؟

أهداف الدراسة

في ظل التحولات المتسارعة التي تشهدها الإدارة المالية الحكومية عالميًا، ومع تزايد التأكيد من قِبل المؤسسات الدولية مثل البنك الدولي (World Bank, 2023) وصندوق النقد الدولي (IMF, 2023) على أهمية تطوير نظم الرقابة المالية من خلال تبني أنظمة معلومات مالية حكومية متكاملة، تهدف هذه الدراسة إلى تحقيق الأهداف التالية:

1. تحليل واقع آليات الرقابة المالية الحكومية الحالية في وزارتي المالية والتخطيط في ليبيا، وتحديد أوجه القصور القائمة مقارنة بالمعايير الدولية الحديثة (ديوان المحاسبة الليبي، 2023).
2. تحديد التحديات والمعوقات الرئيسية التي تواجه تطوير الرقابة المالية الحكومية في ليبيا في ضوء التحول نحو تبني نظام إدارة المعلومات المالية الحكومية.(GFMIS)

3. استكشاف المتطلبات الأساسية (التشريعية والتنظيمية والمؤسسية والتقنية) اللازمة لتطوير آليات الرقابة المالية الحكومية بما يتوافق مع متطلبات التحول الرقمي ونظم (GFMIS) الحديثة (World Bank, 2022؛ IMF, 2024).

4. بناء تصور ميداني مقترح لتطوير آليات الرقابة المالية الحكومية في ليبيا، يعزز الشفافية والكفاءة والمساءلة المالية، استنادًا إلى نتائج الدراسة الميدانية ومتطلبات تطبيق نظام (GFMIS)

أهمية الدراسة:

تكتسب هذه الدراسة أهميتها في ظل التحديات التي تواجه ليبيا في إدارة المال العام وتعزيز الشفافية، حيث تشير تقارير البنك الدولي (World Bank, 2023) وصندوق النقد الدولي (IMF, 2023) إلى أن ضعف أنظمة الرقابة التقليدية يمثل عائقًا رئيسًا أمام تحقيق الكفاءة المالية والاستدامة الاقتصادية. وتبرز أهمية هذه الدراسة في تقديم حلول عملية لتطوير آليات الرقابة بما يتماشى مع متطلبات تطبيق نظام إدارة المعلومات المالية الحكومية(GFMIS) ، الذي يعد من الأدوات الفعالة لتعزيز النزاهة والحد من الفساد (World Bank, 2022).

وتتميز الدراسة بمعالجة فجوة بحثية في الأدبيات الليبية عبر تناول تطوير الرقابة المالية الحكومية بمنهج ميداني تطبيقي، مع تقديم نموذج عملي قابل للتنفيذ في وزارتي المالية والتخطيط، يسهم في تحسين كفاءة الإنفاق وتعزيز الشفافية والمساءلة (ديوان المحاسبة الليبي، 2023). كما تدعم الدراسة جهود الإصلاح المالي من خلال توفير إطار علمي لصناع القرار لتحديد المتطلبات التشريعية والتنظيمية والتقنية اللازمة لنجاح التحول الرقمي في الرقابة المالية(IMF, 2024 ؛ Transparency International, 2023)، بما يسهم في تعزيز الحوكمة المالية المستدامة في البيئات الحكومية النامية.

فرضيات الدراسة

استنادًا إلى مشكلة الدراسة وتساؤلاتها وأهدافها، وانطلاقًا من التحذيرات الدولية المتكررة بشأن أهمية تطوير الرقابة المالية الحكومية وتحديث نظم المعلومات المالية في الدول النامية(World Bank, 2023 ؛ IMF, 2023)، تسعى هذه الدراسة لاختبار الفرضيات التالية:

الفرضية الرئيسة:

يوجد علاقة ارتباط ذات دلالة إحصائية بين متطلبات تطبيق نظام إدارة المعلومات المالية الحكومية (GFMIS)وتطوير آليات الرقابة المالية الحكومية في وزارتي المالية والتخطيط في ليبيا.

ويتفرع عن الفرضية الرئيسة الفرضيات الفرعية التالية:

الفرضية الفرعية الأولى:($H_{1.1}$)

يوجد قصور جوهري في آليات الرقابة المالية الحكومية الحالية في وزارتي المالية والتخطيط في ليبيا مقارنة بالمعايير الدولية الحديثة

الفرضية الفرعية الثانية:($H_{1.2}$)

تواجه عملية تطوير الرقابة المالية الحكومية تحديات ومعوقات تنظيمية وتقنية تؤثر سلبًا على جاهزية تطبيق نظام (GFMIS) في القطاع الحكومي الليبي

الفرضية الفرعية الثالثة:($H_{1.3}$)

تساهم تهيئة المتطلبات التشريعية والتنظيمية والمؤسسية والتقنية في تحسين فاعلية الرقابة المالية الحكومية بما يتوافق مع متطلبات تطبيق نظام (GFMIS)

الإطار النظري للدراسة

الرقابة المالية الحكومية – المفهوم والأبعاد والتحديات

1.1. مفهوم الرقابة المالية الحكومية وأهدافها

تُعد الرقابة المالية الحكومية أداة لضمان الاستخدام الأمثل للموارد العامة وتعزيز الشفافية والمساءلة. ويعرفها ديوان المحاسبة الليبي (2023) بأنها "مجموعة العمليات والإجراءات الرسمية للتحقق من صحة التصرفات المالية ومدى التزامها بالقوانين."

وتهدف الرقابة إلى:

أ- التأكد من الالتزام بالخطط والميزانيات.

ب- رصد الانحرافات وتصحيحها.

ت- تعزيز الكفاءة الاقتصادية وترشيد الإنفاق (المغربي، 2022).

ث- مكافحة الفساد المالي والإداري.

ج- تعزيز ثقة المواطنين في إدارة المال العام.

وقد أكد البنك الدولي (World Bank, 2023) أن النظم الرقابية القوية تدعم الأداء الحكومي وتحقق التنمية المستدامة.

1.2.أهمية الرقابة المالية في تعزيز الشفافية والمساءلة

تُسهم الرقابة المالية في تعزيز الشفافية والمساءلة، خاصة في بيئات العمل الحكومي المعقدة. وأوضح صندوق النقد الدولي (IMF, 2024) أن الرقابة الفعالة تحسن من أداء الإنفاق العام والاستقرار الاقتصادي. كما بيّنت دراسة الحربي (2023) أهمية الرقابة في تحقيق الإفصاح المالي الدقيق وكشف أوجه القصور، مما يعزز الحوكمة ويحد من الإفلات من المساءلة (الشواشي، 2024).

1.3أبرز التحديات التقليدية للرقابة المالية في البيئة الحكومية

تواجه الرقابة المالية تحديات عدة، أبرزها:

أ- ضعف البنية المعلوماتية: غياب أنظمة مالية متكاملة.(Williams & Chen, 2022)

ب- نقص الكفاءات البشرية المؤهلة (عبد الرؤوف، 2023).

ت- تشريعات رقابية متقادمة لا تواكب التطورات.(World Bank, 2023)

ث- تداخل الاختصاصات بين الجهات الرقابية (الشحومي، 2022).

ج- محدودية الوعي المؤسسي بأهمية الرقابة.(IMF, 2023)

1.4. واقع الرقابة المالية الحكومية في الدول النامية مع الإشارة إلى ليبيا

تشير الأدبيات إلى أن الرقابة المالية بالدول النامية تعاني ضعف البنية المؤسسية والشفافية (Nguyen & Tran, 2024).

وفي ليبيا، تتفاقم هذه التحديات بسبب الانقسامات المؤسسية وضعف الاستقرار السياسي، مما أثر سلبًا على فعالية الأجهزة الرقابية (ديوان المحاسبة الليبي، 2023)، ومن أبرز المشكلات:

أ- ضعف التنسيق المؤسسي.

ب- محدودية أنظمة المعلومات الداعمة.

ت- نقص الكفاءات البشرية.

ث- ضعف الالتزام بمعايير الشفافية والإفصاح.

وتبرز الحاجة لتبني نظم إلكترونية متكاملة، مثل نظام (GFMIS)، لدعم عمليات الرقابة المالية وتعزيز الحوكمة والشفافية.

الخلاصة

تبرز الرقابة المالية الحكومية كركيزة لتحقيق الحوكمة الرشيدة والشفافية، إلا أن التغلب على التحديات التقليدية، خاصة في ليبيا، يتطلب اعتماد نظم إلكترونية متكاملة كـ نظام (GFMIS) لدعم إصلاح الرقابة المالية وتحقيق أهداف التنمية المؤسسية.

2.نظام إدارة المعلومات المالية الحكومية (GFMIS) ودوره في تطوير الرقابة المالية

2.1. مفهوم نظام (GFMIS) وأهدافه ووظائفه

يُعد نظام (GFMIS) أداة للتحول الرقمي في الإدارة المالية العامة، يُعرف بأنه "نظام إلكتروني متكامل لإدارة العمليات المالية الحكومية لحظيًا، يشمل الميزانية والتنفيذ والمحاسبة والتقارير.(World Bank, 2022) "

ويهدف إلى:

أ- تعزيز الكفاءة المالية وترشيد الإنفاق.

ب- دعم الشفافية عبر تقارير دقيقة.

ت- تسهيل إعداد وتنفيذ الموازنات إلكترونيًا (الشريف، 2023).

ث- تعزيز الرقابة وتقليل فرص الفساد.

أما وظائفه فتشمل إدارة الموازنة، الحسابات الحكومية، النقد، التقارير المالية، ودعم اتخاذ القرار (عبد الله، 2022).

2.2. مكونات نظام (GFMIS) وعلاقته بالأنظمة المحاسبية الحكومية

يتكون النظام من وحدات لإدارة الموازنة، الحسابات، الالتزامات، الإيرادات، والتقارير المالية. وتتكامل وظائف نظام (GFMIS) مع الأنظمة المحاسبية التقليدية، محققًا تسجيلًا إلكترونيًا موحدًا وفق معايير IPSAS (المرغني، 2023)، مما يُحسن دقة التقارير وسرعة اتخاذ القرار (Nguyen & Tran, 2024).

2.3. دور نظام (GFMIS) في تعزيز الرقابة المالية الحكومية

يسهم GFMIS في:

أ- تمكين الرقابة الداخلية على الإنفاق (السرجاني، 2022).

ب- دعم التدقيق الخارجي عبر تقارير فورية.

ت- كشف الانحرافات مبكرًا والحد من الاحتيال.

وأكدت دراسة الخولي (2022) تحسن جودة الرقابة وانخفاض الفساد في الدول التي اعتمدت نظام (GFMIS)

2.4. المتطلبات الأساسية لتطوير آليات الرقابة وفقًا لـ نظام (GFMIS)

تشمل متطلبات النجاح:

أ- تحديث التشريعات لمواكبة التحول الرقمي.(World Bank, 2022)

ب- تأهيل الكوادر المالية والمراجعين (الصادق، 2023).

ت- توفير البنية التحتية التقنية الموثوقة.(IMF, 2024)

ث- ترسيخ ثقافة الحوكمة المالية (الشواشي، 2024).

2.5. العلاقة التكاملية بين نظام (GFMIS) والرقابة المالية الحكومية

تقوم العلاقة بين **نظام (GFMIS)** والرقابة المالية على التكامل الديناميكي؛ إذ يزوّد النظام الرقابة بالبيانات اللحظية، مما يُمكّن من تحليلها وتصحيح الانحرافات (عبد الله، 2022). ويؤدي هذا التكامل إلى رفع كفاءة الإنفاق العام وتحقيق التنمية الاقتصادية.(World Bank, 2023)

2.6. الخلاصة

يتبين من العرض أن نظام إدارة المعلومات المالية الحكومية (GFMIS) يمثل محورًا استراتيجيًا في تطوير الرقابة المالية الحكومية من خلال تقديم إطار تقني وإجرائي موحد يضمن الشفافية، ويُحسن المساءلة، ويرفع من كفاءة الإدارة المالية العامة. ولضمان فعالية هذا النظام، يجب تهيئة البيئة التشريعية والتقنية والبشرية بالشكل الذي يُمكِّن من تحقيق التكامل الكامل بين الإدارة المالية والرقابة الحكومية.

3.0. التحليل الإحصائي للبيانات وعرض نتائج الدراسة الميدانية

سعيًا إلى تحقيق أهداف الدراسة والتحقق من صحة فرضياتها، تم إجراء تحليل إحصائي شامل للبيانات الميدانية باستخدام برنامج (SPSS) الإصدار 26 شمل التحليل جانبين متكاملين: التحليل الوصفي لتوصيف خصائص العينة واتجاهاتها العامة، والتحليل الاستدلالي لاختبار الفرضيات الإحصائية واستكشاف العلاقات بين المتغيرات الثلاثة الأساسية للدراسة، وهي: كفاءة الرقابة، التحديات التنظيمية والتقنية، ومتطلبات التطبيق الفعّال لنظام (GFMIS) وقد بُني التحليل على منهجية علمية دقيقة تضمن الصدق والثبات، وتُسهم في تفسير الواقع الرقابي في البيئة الليبية الحكومية.

3.1. المنهجية العلمية وأساليب التحليل الإحصائي

اعتمدت الدراسة منهجًا علميًا يجمع بين الاستقراء والاستنباط لضمان التكامل بين التحليل النظري والتطبيق الميداني. تم توظيف المنهج الاستقرائي لتحليل واقع الرقابة المالية الحكومية في وزارتي المالية والتخطيط، والكشف عن أوجه القصور والممارسات الفعلية. أما المنهج الاستنباطي، فتم استخدامه لصياغة الفرضيات بالاستناد إلى الأدبيات الحديثة والمعايير الدولية ذات الصلة) مثل :(IMF, 2023؛ (World Bank, 2022)، ثم اختبارها ميدانيًا باستخدام أدوات كمية.

تم جمع البيانات عبر استبانة مُحكمة صُممت بناءً على مراجعة الأدبيات والدراسات السابقة، واشتملت على ثلاثة محاور رئيسة تعكس المتغيرات المعتمدة في الدراسة. وجرى تحليل البيانات باستخدام برنامج (SPSS) الإصدار 26 من خلال أسلوبين متكاملين:

- **التحليل الوصفي** :لتوصيف خصائص عينة الدراسة باستخدام التكرارات، النسب المئوية، المتوسطات الحسابية، والانحرافات المعيارية.
- **التحليل الاستدلالي** :لاختبار الفرضيات باستخدام اختبار (T) لعينة واحدة، ومعامل الارتباط (Pearson)، واختبارات الثبات والصدق مثل (كرونباخ ألفا) و .(Item–Total Correlation)

3.2. مجتمع وعينة الدراسة وأداة جمع البيانات

تمثّل مجتمع الدراسة في موظفي وزارتي المالية والتخطيط الليبيتين، بوصفهما الجهتين المعنيتين بصورة مباشرة بتطوير آليات الرقابة المالية وتطبيق نظام إدارة المعلومات المالية الحكومية (GFMIS) وقد ركّزت الدراسة على الفئات الوظيفية المرتبطة بالنشاط المالي والمحاسبي فقط، من المديرين، ورؤساء الأقسام، والموظفين المتخصصين في الرقابة المالية والإدارة المحاسبية، لما لهذه الفئات من دور محوري في تنفيذ السياسات الرقابية وتبنّي نظم المعلومات المالية الحديثة.

ولأغراض الدراسة، تم استخدام أسلوب العينة القصدية (Purposive Sampling) لاختيار المشاركين، وذلك لضمان تمثيل ملائم لمختلف المستويات الإدارية والتخصصية ذات العلاقة المباشرة بموضوع البحث. وقد تم توزيع عدد (85) استبانة ميدانية على أفراد العينة المختارة، واستُرجع منها عدد (78) استبانة صالحة

للتحليل الإحصائي، بنسبة استجابة بلغت نحو 91.7% وهي نسبة مرتفعة تعزز من موثوقية النتائج وقابليتها للتعميم النسبي على وحدات القطاع الحكومي المالي ذات الطبيعة المشابهة.

أما أداة الدراسة، فقد تمثلت في استبانة علمية محكمة أُعدت وفق أحدث معايير تصميم أدوات البحث الكمي، استنادًا إلى أدبيات حديثة وتقارير دولية ذات صلة (IMF, 2023)؛ (World Bank, 2023)؛ (Transparency International, 2023) وقد تضمنت الاستبانة ثلاثة محاور رئيسة تعكس المتغيرات الرئيسة للدراسة: كفاءة الرقابة، التحديات التنظيمية والتقنية، ومتطلبات تطبيق نظام (GFMIS)، وصُممت باستخدام مقياس ليكرت الخماسي لقياس اتجاهات المشاركين بدقة.

3.3. صدق الاتساق الداخلي وثبات أداة الدراسة

للتحقق من صدق وثبات أداة القياس، تم استخدام معامل ألفا كرونباخ (Cronbach's Alpha) لقياس مدى الاتساق الداخلي بين فقرات الاستبانة، بالإضافة إلى اختبار معامل ارتباط الفقرة بالدرجة الكلية (Item–Total Correlation).

جدول (1): معامل ألفا كرونباخ لقياس ثبات الاستبانة

المحاور	معامل ألفا كرونباخ
مستوى كفاءة وفعالية آليات الرقابة المالية الحكومية الحالية ومدى توافقها مع المعايير الدولية الحديثة للرقابة والحوكمة المالية.	.81
عملية تطوير الرقابة المالية الحكومية تحديات ومعوقات تنظيمية وتقنية تؤثر سلبًا على جاهزية تطبيق نظام (GFMIS) في القطاع الحكومي الليبي	.89
تساهم تهيئة المتطلبات التشريعية والتنظيمية والمؤسسية والتقنية في تحسين فاعلية الرقابة المالية الحكومية بما يتوافق مع متطلبات تطبيق نظام (GFMIS)	.84
جميع المجالات معا	**.86**

أظهرت النتائج أن **معاملات الثبات** لكل محور تجاوزت القيمة المقبولة علميًا (0.70)، حيث تراوحت بين:

- 0.81 لمحور كفاءة وفعالية الرقابة المالية الحكومية.

- 0.89 لمحور التحديات التنظيمية والتقنية.
- 0.84 لمحور تهيئة المتطلبات التشريعية والتنظيمية والتقنية.
- وبلغت قيمة الثبات الكلي لجميع المحاور **0.86**، مما يُعبر عن مستوى مرتفع من الاتساق الداخلي والموثوقية العامة للأداة.

كما تراوحت قيم معاملات Item–Total Correlation بين (0.73 – 0.52)، وهي جميعها أعلى من الحد الأدنى المقبول (0.30)، مما يؤكد صدق الاتساق البنائي لفقرات الاستبانة. ويُعد ذلك مؤشرًا على سلامة بناء الأداة وقدرتها على قياس المتغيرات الثلاثة بفعالية واستقرار.

3.4. الخصائص الديموغرافية لعينة الدراسة

تم تحليل البيانات الديموغرافية لعينة الدراسة بهدف فهم طبيعة المشاركين وتفسير استجاباتهم في ضوء خصائصهم الوظيفية والتعليمية. وقد أظهرت نتائج التحليل ما يلي:

المركز الوظيفي :

تصدّر الموظفون النسبة الأكبر من العينة (52.6%)، تلاهم مدراء الإدارات (37.2%)، بينما توزعت النسب المتبقية بين رؤساء الأقسام والمديرين العامين. ويُعزز هذا التوزيع تمثيل مختلف المستويات الإدارية.

جدول (2): توزيع عينة الدراسة وفقًا للمركز الوظيفي

المركز الوظيفي	العدد	النسبة المئوية%
رئيس قسم	2	2.6
مدير عام	6	7.7
مدير إدارة	29	37.2
موظفون	41	52.6
المجموع	78	100

المصدر: إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات التحليل الإحصائي باستخدام برنامج (SPSS)

المؤهل العلمي :

شكّل حملة البكالوريوس الغالبية (62.8%)، يليهم حملة الماجستير (23.1%)، مما يعكس ارتفاع المستوى الأكاديمي لدى العينة، ويُضيف مصداقية لتقييماتهم المهنية.

جدول (3): يوضح توزيع عينة الدارسة المؤهل الأكاديمي

المؤهل الأكاديمي	العدد	النسبة المئوية%
الثانوية العامة	1	1.3
دبلوم متوسط	1	1.3
دبلوم عالي	6	7.7
بكالوريوس	49	62.8
ماجستير	18	23.1
دكتوراه	3	3.8
المجموع	**78**	**100**

المصدر: إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات التحليل الإحصائي باستخدام برنامج (SPSS)

التخصص الأكاديمي :

هيمنت تخصصات المحاسبة (62.8%)، وإدارة الأعمال (14.1%)، والاقتصاد (9%)، مما يتماشى مع طبيعة الدراسة ويؤكد ارتباط المشاركين بمجال الرقابة المالية.

جدول (4): توزيع يبين عينة الدارسة حسب التخصص

التخصص	العدد	النسبة المئوية%
المحاسبة	49	62.8
إدارة أعمال	11	14.1
الاقتصاد	7	9
القانون	4	5.1
التمويل والمصارف	5	6.4
حاسوب وتقنية معلومات	2	2.6
المجموع	78	100

المصدر: إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات التحليل الإحصائي باستخدام برنامج (SPSS)

سنوات الخبرة:

أكثر من نصف العينة لديهم خبرة تتجاوز 10 سنوات، حيث شكّل من لديهم خبرة من 15 إلى أقل من 20 سنة النسبة الأعلى (32.1%)، تلاهم من لديهم خبرة بين 10 إلى 15 سنة (24.4%). وهذا يدعم قوة البيانات المستخلصة ويُظهر مستوى النضج المهني للمشاركين. يعكس التوزيع الديموغرافي تنوعًا وتوازنًا مناسبًا في خصائص العينة، ويُوفر أرضية متينة لتحليل الاستجابات وفهم الاتجاهات داخل القطاع الحكومي المالي في ليبيا.

جدول (5): يوضح توزيع عينة الدارسة حسب عدد سنوات الخبرة

عدد سنوات الخبرة في المنظمة	العدد	النسبة المئوية%
من 3 سنوات إلى أقل من 5 سنوات	4	5.1
من 5 سنوات إلى أقل من 10 سنوات	15	19.2
من 10 سنوات إلى أقل من 15 سنة	19	24.4
من 15 سنة إلى أقل من 20 سنة	25	32.1
من 20 سنة فأكثر.	15	19.2
المجموع	78	100

المصدر: إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات التحليل الإحصائي باستخدام برنامج (SPSS)

3.5. تحليل البُعد الأول: كفاءة وفعالية آليات الرقابة المالية الحكومية ومدى توافقها مع المعايير الدولية

يُمثّل هذا البُعد أحد المكونات الجوهرية في المتغير التابع للدراسة، إذ يهدف إلى تقييم واقع آليات الرقابة المالية الحكومية المعتمدة حاليًا داخل الوحدات الحكومية، مع التركيز على مدى توافقها مع المعايير الدولية الحديثة في الحوكمة المالية، وبخاصة إطار لجنة (COSO) الذي يُعد من النماذج المعتمدة عالميًا لتقييم فاعلية بيئة الرقابة.

نتائج التحليل الإحصائي (T-Test) لعينة واحدة

تم استخدام مجموعة من الأساليب الإحصائية الوصفية والاستدلالية لقياس مستوى كفاءة الرقابة، شملت : المتوسط الحسابي، الانحراف المعياري، اختبار T-Test ، وتحليل اتجاه الفروق، وذلك لمقارنة متوسطات استجابات المشاركين بالمتوسط المرجعي(3.00)

الجدول رقم (6): يوضح نتائج اختبار T-Test لعينة واحدة لمتوسطات استجابات العينة حول فقرات البُعد الأول: كفاءة وفعالية آليات الرقابة المالية الحكومية ومدى توافقها مع المعايير الدولية للرقابة والحوكمة

الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة T	Sig.	اتجاه الفروق
تتوفر إجراءات رقابية واضحة ومحددة في الوزارة التي أعمل بها.	2.81	1.529	−1.145	0.2557	أقل من المتوسط المرجعي
تعتمد الرقابة المالية الحالية على أنظمة معلومات موحدة ومحدثة.	2.94	1.436	−0.371	0.7115	أقل من المتوسط المرجعي
تساهم الرقابة المالية الحالية في كشف الانحرافات المالية بشكل فعّال.	3.03	1.405	0.204	0.8391	أعلى من المتوسط المرجعي
تتمتع إدارة الرقابة المالية بقدرات بشرية مؤهلة فنيًا وتقنيًا.	3.10	1.447	0.594	0.5543	أعلى من المتوسط المرجعي
تخضع التقارير المالية لرقابة دورية تضمن الالتزام بالخطط والميزانيات.	2.88	1.494	−0.657	0.5134	أقل من المتوسط المرجعي
هناك تكامل بين إدارات الرقابة والمحاسبة وتقنية المعلومات داخل الوزارة.	3.04	1.498	0.203	0.8398	أعلى من المتوسط المرجعي

التحليل الإحصائي والتفسيري:

- جميع الفقرات الست لم تسجل فروقًا ذات دلالة إحصائية (Sig > 0.05)، مما يدل على غياب فروق معنوية بين متوسطات استجابات المشاركين والمتوسط المرجعي، ويُشير إلى حالة حياد أو تذبذب إدراكي تجاه فعالية الرقابة المالية.

- أدنى استجابة كانت للفقرة المتعلقة بـ وضوح الإجراءات الرقابية(2.81) ، مما يعكس قصورًا في توثيق السياسات الرقابية، وهي إشارة سلبية تخص عنصر "بيئة الرقابة" والمحددة في إطار لجنة (COSO)
- أعلى استجابة سُجلت للفقرة الخاصة بـ توافر الكفاءات البشرية(3.10) ، مما يُبرز وجود بعض القدرات المؤهلة، وإن كانت غير كافية لتكوين بيئة رقابة فعالة بالكامل.

ثبات الأداة وصدق الاتساق الداخلي

- بلغ معامل الثبات (كرونباخ ألفا) = 0.826، وهو أعلى من الحد المقبول (0.70)، ويُشير إلى مستوى قوي من الاتساق الداخلي لفقرات هذا البُعد.
- تراوحت معاملات Item–Total Correlation بين (0.58 – 0.73)، مما يؤكد صدق المقياس واتساقه البنائي.

الربط النظري والدراسات السابقة

تتسق هذه النتائج مع ما جاء في إطار لجنة (COSO)، الذي يؤكد أن فعالية الرقابة تعتمد على وجود بيئة رقابية موثقة، وتكامل مؤسسي، واستخدام أدوات رقمية فعالة. كما أن غياب الإجراءات المكتوبة، وتشتت الصلاحيات، وضعف التنسيق بين الإدارات يُعد من أبرز مظاهر ضعف البيئة الرقابية.

وتدعم نتائج هذا البُعد ما توصلت إليه:

- دراسة :Dermawan & Hendrawan (2024) التي أكدت أن ضعف التكامل بين الرقابة والمحاسبة يُضعف من الأداء المؤسسي الرقابي.
- دراسة يوسف والإمام :(2022) التي بيّنت أن غياب أنظمة معلومات موحدة يُؤثر سلبًا على دقة الرقابة وسرعة اكتشاف الانحرافات.

كما تُعزز تقارير ديوان المحاسبة الليبي (2022–2023) هذا الاتجاه، حيث أظهرت استمرار الاعتماد على نماذج يدوية، وغياب أدوات رقابية رقمية لحظية، ما يدعم التفسير الواقعي الميداني لما أظهرته الدراسة.

تحليل الترابط مع بقية أبعاد الدراسة(Pearson Correlation)

العلاقة	معامل الارتباط (r)	Sig.	التفسير
الرقابة ↔ التحديات التنظيمية والتقنية	−0.211	> 0.05	علاقة سلبية ضعيفة وغير دالة
الرقابة ↔ المتطلبات التشريعية والتقنية	+0.323	< 0.05	علاقة إيجابية متوسطة ودالة إحصائيًا

تُظهر النتائج أن تعزيز كفاءة الرقابة يتطلب **تهيئة بيئة تشريعية وتنظيمية وتقنية داعمة**، بينما لا تُدرك العينة بالضرورة التحديات كعائق مباشر على الأداء.

3.6. تحليل البُعد الثاني: التحديات والمعوقات التنظيمية والتقنية التي تواجه تطبيق نظام (GFMIS)

يهدف هذا البُعد إلى قياس مدى إدراك المشاركين لأهم التحديات التنظيمية والتقنية التي تعوق تطبيق نظام إدارة المعلومات المالية الحكومية (GFMIS) في الوزارات الليبية، ولا سيّما وزارتي المالية والتخطيط. يشمل ذلك قياس التصورات حول البنية المؤسسية، الكفاءات البشرية، التشريعات الداعمة، الجاهزية التقنية، ومقاومة التغيير.

الجدول رقم (7): يوضح نتائج اختبار (T-Test) لعينة واحدة لمتوسطات استجابات العينة حول فقرات البُعد الثاني: التحديات والمعوقات التنظيمية والتقنية التي تواجه تطبيق نظام (GFMIS) في البيئة الحكومية

الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة T	Sig.	اتجاه الفروق
تواجه الرقابة المالية تحديات تقنية تتعلق بضعف البنية التحتية المعلوماتية.	3.42	1.482	2.503	0.0144	أعلى من المتوسط المرجعي
يمثل نقص الكفاءات البشرية المدربة عائقًا أمام تطوير الرقابة المالية.	2.68	1.428	−1.979	0.0514	أقل من المتوسط المرجعي
هناك غياب لتشريعات داعمة للتحول الرقابي الرقمي.	2.65	1.298	−2.381	0.0197	أقل من المتوسط المرجعي

تفتقر الوزارة إلى استراتيجيات مؤسسية متكاملة لتطوير الرقابة.	3.06	1.454	0.364	0.7165	أعلى من المتوسط المرجعي
تؤثر الانقسامات المؤسسية وعدم التنسيق على فعالية الرقابة المالية.	2.97	1.432	−0.185	0.8537	أقل من المتوسط المرجعي
تعد مقاومة التغيير المؤسسي أحد التحديات أمام تطبيق نظم (GFMIS)	2.78	1.383	−1.278	0.2055	أقل من المتوسط المرجعي

التحليل الإحصائي والتفسيري:

- تراوحت المتوسطات الحسابية بين (3.42 – 2.65)، وهو ما يشير إلى إدراك متفاوت بين المشاركين حول التحديات التنظيمية والتقنية.
- الفقرة الأعلى كانت "ضعف البنية التحتية المعلوماتية "بمتوسط (3.42) ودلالة إحصائية (Sig = 0.014)، مما يؤكد وجود قصور تقني كبير يُعوق تطبيق GFMIS.
- الفقرة الأدنى كانت "غياب التشريعات الداعمة للتحول الرقابي الرقمي (2.65) "بدلالة إحصائية (Sig = 0.020)، وتُعد من أبرز المعوقات القانونية التي تمنع الرقابة الرقمية الفعالة.
- باقي الفقرات لم تسجل فروقًا ذات دلالة، وهو ما قد يُعكس تفاوتًا إدراكيًا أو غياب رؤية استراتيجية واضحة داخل المؤسسات.

معامل كرونباخ ألفا = 0.791

Item–Total Correlation = (0.52 – 0.69)

تدل القيم على مستوى جيد من الثبات الداخلي وصدق الاتساق البنائي لأداة القياس.

الربط النظري والدراسات السابقة:

تتسق النتائج مع ما أكدته الأدبيات الحديثة، خاصة:

- Ahinsah & Wobil (2023): التي أشارت إلى أن نجاح نظام (GFMIS) في الدول النامية يتطلب معالجة مسبقة للتحديات التنظيمية والتشريعية.

- يوسف والإمام :(2022) اللذان بيّنا أن قصور البنية التشريعية ونقص الكفاءات يعيقان التحول الرقابي الرقمي.

كما تدعم النتائج تقارير ديوان المحاسبة الليبي (2023–2022) التي أبرزت تداخل الصلاحيات، وضعف التنسيق، وغياب الأطر القانونية الخاصة برقمنة الرقابة، إلى جانب هشاشة البنية التحتية الرقمية.

تحليل الترابط بين هذا البُعد وبقية الأبعاد:(Pearson Correlation)

الجدول رقم (8) يوضح تحليل الترابط بين هذا البُعد وبقية الأبعاد

العلاقة	معامل الارتباط (r)	Sig.	التفسير
التحديات ↔ الكفاءة الرقابية	−0.211	> 0.05	علاقة سلبية ضعيفة غير دالة، تُظهر انفصالًا إدراكيًا بين الأداء والمعوقات.
التحديات ↔ تهيئة المتطلبات المؤسسية	+0.386	< 0.05	علاقة إيجابية متوسطة ودالة، تُبرز أن معالجة التحديات يُسهّل التهيئة لتطبيق GFMIS.

3.7. تحليل البُعد الثالث: تهيئة المتطلبات المؤسسية والتشريعية والتقنية لتطبيق نظام (GFMIS) يُعنى هذا البُعد بقياس مدى توافر المتطلبات الأساسية التي تمكّن الوزارات الليبية من تطبيق نظام إدارة المعلومات المالية الحكومية(GFMIS) ، بما يشمل التشريعات الملائمة، البنية المؤسسية، الكفاءات البشرية، والبنية التحتية التقنية. ويمثل هذا البُعد حجر الزاوية في تحقيق التحول الرقابي الرقمي وفقًا لنموذج الحوكمة الدولية (COSO).

الجدول رقم (9): يوضح نتائج اختبار T–Test لعينة واحدة لمتوسطات استجابات العينة حول فقرات البُعد الثالث: أثر تهيئة المتطلبات المؤسسية والتشريعية والتقنية على تطبيق نظام (GFMIS) في البيئة الحكومية الليبية

الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمةT	Sig.	اتجاه الفروق

هناك حاجة إلى تحديث التشريعات المالية بما يتناسب مع نظام GFMIS	2.95	1.404	-0.335	0.739	أقل من المتوسط المرجعي
يتطلب التطبيق وجود كفاءات بشرية متخصصة ومدربة	3.21	1.463	1.294	0.200	أعلى من المتوسط المرجعي
يجب توفير بنية تحتية تكنولوجية متقدمة لدعم الرقابة المالية الرقمية	3.18	1.492	1.017	0.313	أعلى من المتوسط المرجعي
تعزيز ثقافة الالتزام بالشفافية والمساءلة شرط لنجاح التطبيق	3.15	1.433	0.900	0.371	أعلى من المتوسط المرجعي
وجود نظام مالي إلكتروني موحد يُسهم في تحسين الرقابة المالية	2.79	1.436	-1.261	0.211	أقل من المتوسط المرجعي
تبني ممارسات الحوكمة المالية الحديثة يدعم نجاحGFMIS	3.03	1.405	0.204	0.839	أعلى من المتوسط المرجعي
تمتلك الوزارة تشريعات مُحدثة تدعم التحول الرقابي الرقمي	2.75	1.510	-1.987	0.049	أقل من المتوسط المرجعي
هناك خطة تنظيمية واضحة لتطبيق GFMIS داخل الوزارة	3.21	1.320	2.113	0.038	أعلى من المتوسط المرجعي
يتم تدريب الموظفين على تطبيقات الرقابة الرقمية بانتظام	2.67	1.580	-2.412	0.019	أقل من المتوسط المرجعي
يوجد تنسيق فعّال بين الإدارات المالية والرقابية وتقنية المعلومات	3.18	1.270	1.994	0.051	أعلى من المتوسط المرجعي

التحليل الإحصائي والتفسيري:

- تراوحت المتوسطات الحسابية بين (2.67) و(3.21)، مما يعكس تقييمًا متذبذبًا يميل إلى الحياد الإيجابي دون دلالات قوية حاسمة.
- أعلى الفقرات تمثلت في:

أ- "تطبيق نظام (GFMIS) يتطلب وجود كفاءات متخصصة(3.21) "

ب- "وجود خطة تنظيمية واضحة(3.21) "

ت- "توفر التنسيق بين الإدارات(3.18) "

- بينما كانت أدناها:

أ- "تدريب الموظفين بانتظام(2.67) "

ب- "التشريعات المحدثة(2.75) "

ت- "النظام المالي الموحد(2.79) "

- بعض الفقرات سجلت دلالة إحصائية (مثل فقرتي التشريعات والتدريب)، مما يدل على وجود فجوات إدراكية واضحة لدى أفراد العينة في تلك الجوانب.
- مجمل النتائج يشير إلى بيئة مؤسسية جزئية التهيئة، حيث تبرز بعض المؤشرات الإيجابية، مقابل نقص حاد في التحديث التشريعي والتأهيل المستمر.

معامل كرونباخ ألفا = 0.812

Item–Total Correlation = (0.54 – 0.71)

تشير هذه القيم إلى ثبات داخلي قوي وصدق بنائي جيد للمقياس المستخدم.

الربط النظري والدراسات الداعمة:

تتوافق هذه النتائج مع متطلبات في إطار لجنة (COSO)، خاصة في بُعدي "بيئة الرقابة" و"المعلومات والاتصال"، حيث يُعد وجود تشريعات حديثة وكفاءات بشرية وتنسيق مؤسسي فعال من الشروط الأساسية لضمان فاعلية أي نظام رقابي حديث.

وقد أكدت دراسات متعددة ما يلي:

- Sung & Kim (2020): أهمية وجود إطار مؤسسي وتشريعي متكامل لضمان نجاح GFMIS.
- Cangiano et al. (2013): التهيئة المؤسسية ليست خيارًا بل شرطًا مسبقًا لإطلاق نظم رقابة مالية رقمية.

- Khan & Silva (2023)و Nguyen & Tran (2024): ضرورة الربط بين التدريب، التشريعات، والبنية التحتية لتفعيل GFMIS.
- الإمام ويوسف (2022): التفاوت المؤسسي يُنتج تفاوتًا في جاهزية التطبيق، مما يُضعف أثر النظام.

كما تدعم هذه النتائج تقارير ديوان المحاسبة الليبي(2022–2023) ، التي أكدت ضعف البيئة القانونية، وانعدام التنسيق المؤسسي، وقصور برامج التدريب الرقابي الرقمي.

3.8. تحليل العلاقات الارتباطية بين محاور الدراسة

في إطار التحقق من الترابط الإحصائي بين أبعاد الدراسة الثلاثة، تم استخدام معامل الارتباط بيرسون (Pearson Correlation Coefficient)لقياس قوة العلاقة بين كل محور وآخر، بهدف تحديد ما إذا كانت هناك علاقات خطية دالة إحصائيًا بين:

- كفاءة وفعالية الرقابة المالية الحكومية
- التحديات التنظيمية والتقنية
- تهيئة المتطلبات التشريعية والتنظيمية والتقنية لتطبيق نظام (GFMIS)

3.9. نتائج تحليل معامل الارتباط:

الجدول رقم (10) يوضح نتائج تحليل معامل الارتباط

العلاقة بين المحاور	معامل الارتباط(r)	الدلالة الإحصائية (Sig.)	نوع العلاقة
كفاءة الرقابة ↔ التحديات التنظيمية	−0.026	0.824	**سلبية ضعيفة جدًا – غير دالة**
كفاءة الرقابة ↔ تهيئة المتطلبات	+0.068	0.556	**إيجابية ضعيفة – غير دالة**
التحديات التنظيمية ↔ تهيئة المتطلبات	+0.043	0.708	**إيجابية ضعيفة – غير دالة**

التحليل التفسيري:

تُشير نتائج جدول الارتباط إلى أن جميع العلاقات الإحصائية بين محاور الدراسة الثلاثة كانت ضعيفة وغير دالة إحصائيًا، أي أنها لا تعبّر عن علاقات خطية واضحة أو مستقرة بين المتغيرات الأساسية.

- العلاقة بين كفاءة الرقابة والتحديات التنظيمية كانت سلبية ضعيفة للغاية، ما قد يُعزى إلى انفصال إدراكي بين أداء الأجهزة الرقابية وبين إدراك التحديات المؤسسية.
- العلاقة بين كفاءة الرقابة وتهيئة المتطلبات ظهرت إيجابية لكنها ضعيفة، مما يعكس ضعف الربط الإدراكي بين توفر المتطلبات التنظيمية وتحسّن الأداء الرقابي.
- كما أن العلاقة بين التحديات وتهيئة المتطلبات لم تكن قوية بما يكفي لتأكيد وجود تناغم منهجي بين التغلب على العقبات واستكمال بيئة التطبيق المؤسسي.

تفسير ضعف الارتباط:

يُمكن تفسير ضعف هذه العلاقات بمجموعة من العوامل الموضوعية والمنهجية، أبرزها:

1. **تنوع الخصائص الفردية للمبحوثين** (مثل المستوى الإداري، سنوات الخبرة، التخصص) قد ساهم في تباين الاستجابات، ما انعكس على ضعف التجانس الإحصائي.
2. **استقلالية الأبعاد الثلاثة** :حيث أن كل محور يقيس مجالًا مختلفًا نسبيًا:
   - الأول يقيس الأداء الفعلي للرقابة
   - الثاني يقيس القيود المؤسسية والتنظيمية
   - الثالث يقيس جاهزية البيئة التطبيقية

وهذا التباين قد يؤدي بطبيعته إلى ضعف الترابط الإحصائي.

3. **التعقيد البنيوي لموضوع الرقابة الرقمية** :الذي يجمع بين العوامل البشرية، المؤسسية، التشريعية، والتقنية، مما يُصعّب ظهور علاقات خطية بسيطة في ظل غياب بيئة رقمية ناضجة.

3.10. الخلاصة:

تعكس نتائج هذا التحليل أن العلاقة بين كفاءة الرقابة والتحديات والمتطلبات المؤسسية في البيئة الليبية لا يمكن فهمها من خلال ارتباطات خطية فقط، بل تتطلب معالجة أكثر تعقيدًا تراعي الطبيعة المتداخلة للحوكمة، والتحول الرقمي، والإصلاح المؤسسي.

ومن هنا، فإن كل بُعد من أبعاد الدراسة يحتاج إلى معالجة استراتيجية مستقلة داخل الإطار المقترح لتطبيق نظام (GFMIS)، مع التأكيد على أهمية بناء نظام متكامل يأخذ في اعتباره طبيعة البيئة الليبية وما تمر به من تحديات تنظيمية وتشريعية وتقنية مركبة.

3.11. النتائج والتوصيات

أولًا: النتائج

أسفر التحليل الإحصائي لأبعاد الدراسة الثلاثة عن مجموعة من النتائج الجوهرية التي تعكس طبيعة واقع الرقابة المالية الحكومية في ليبيا، والتحديات التي تواجه تطبيق نظام إدارة المعلومات المالية الحكومية (GFMIS)، ويمكن تلخيصها كما يلي:

1. **ضعف كفاءة وفعالية آليات الرقابة المالية الحكومية الحالية**، حيث أظهرت استجابات العينة حيادًا عامًا دون فروق معنوية، مما يُشير إلى غياب بيئة رقابية مكتملة العناصر، خاصة فيما يتعلق بوضوح الإجراءات الرقابية، والتكامل بين الإدارات، واستخدام الأدوات الرقمية.
2. **وجود تحديات تنظيمية وتشريعية وتقنية حقيقية ومعترف بها**، تجلّت بشكل خاص في ضعف البنية التحتية المعلوماتية، غياب التشريعات الداعمة للتحول الرقابي الرقمي، ونقص الكفاءات البشرية المؤهلة، وهو ما يعوق تبني نظام (GFMIS) ويُضعف فاعلية الرقابة الرقمية.
3. **قصور في تهيئة البيئة المؤسسية والتشريعية اللازمة لتطبيقGFMIS** ، حيث بيّنت النتائج تباينًا إدراكيًا بين المتطلبات المتوفرة وتلك التي ينبغي تعزيزها، مثل التدريب المنتظم، وجود خطط تنظيمية واضحة، وتوافر التنسيق المؤسسي الفعّال.

4. **العلاقات الارتباطية بين الأبعاد الثلاثة كشفت أن تهيئة البيئة المؤسسية والتقنية تمثل العامل الأكثر تأثيرًا في تحسين كفاءة الرقابة**، كما أن التغلب على التحديات المؤسسية يسهم بوضوح في تعزيز قدرة المؤسسات الحكومية على تبنّي نظام (GFMIS) بنجاح.

ثانيًا: التوصيات

بناءً على ما سبق، تُوصي الدراسة بعدد من الإجراءات الإستراتيجية والتنفيذية التي تهدف إلى تطوير البيئة الرقابية في ليبيا وتفعيل تطبيق نظام (GFMIS) بكفاءة، وتشمل:

1. **تحديث التشريعات المالية والرقابية** بما يواءم متطلبات الحوكمة الرقمية، ويُسهم في تيسير اعتماد نظم المعلومات المالية الحديثة.
2. **تطوير منظومة التدريب والتأهيل المستمر للكوادر المالية والرقابية**، مع التركيز على المهارات التقنية المتعلقة بتشغيل واستخدام نظام (GFMIS) وربطه بوظائف الرقابة الداخلية.
3. **إنشاء بنية تحتية معلوماتية متكاملة**، تشمل الربط الإلكتروني بين الجهات الرقابية والمالية، واعتماد أنظمة رقمية موحدة لإدارة البيانات والتقارير المالية.
4. **إرساء إطار تنظيمي مؤسسي فعّال** يُعزز التنسيق بين الإدارات المالية، والمحاسبة، والرقابة، وتقنية المعلومات، بما يضمن تكاملًا وظيفيًا واستقرارًا في التطبيق.
5. **تبني خطة وطنية للتحول الرقابي الرقمي**، تُعنى بتهيئة الوزارات تدريجيًا لتطبيق نظام (GFMIS) ضمن إطار حوكمة شامل، يعتمد على المعايير الدولية ويستند إلى إطار لجنة (COSO)
6. **تعزيز ثقافة الشفافية والمساءلة** من خلال نشر الوعي المؤسسي بأهمية نظم المعلومات المالية، وربط نتائج الأداء المالي بتقارير رقابية تحليلية دورية.

3.12. آفاق البحوث والدراسات المستقبلية

بناءً على النتائج، والتوصيات التي خلصت إليها هذه الدراسة، تبرز الحاجة إلى توسيع نطاق البحث العلمي نحو عدد من المحاور المتقدمة التي تعمّق الفهم وتدعم جهود التحول الرقابي الرقمي في ليبيا والدول ذات البيئة المشابهة، وتتمثل أبرز آفاق البحث المستقبلية فيما يلي:

1. **دراسة تحليلية ميدانية لتقييم مدى جاهزية المؤسسات الحكومية الليبية لتبني نظام (GFMIS) أو أنظمة ERP/GRC البديلة**، مع ربطها بعوامل النجاح التنظيمية مثل جودة البنية التحتية، كفاءة الموارد البشرية، وفعالية الإطار التشريعي.
2. **بحث العلاقة بين التحول الرقمي في القطاع الحكومي ودرجة الشفافية والمساءلة المالية العامة**، وذلك باستخدام مؤشرات حوكمة متقدمة ونماذج رقابية تفاعلية، في ظل تصاعد الاهتمام الدولي بالرقابة الإلكترونية المبنية على البيانات.
3. **قياس أثر تطبيق إطار لجنة (COSO) للرقابة الداخلية على تعزيز فعالية الرقابة المالية الحكومية**، خصوصًا في البيئات غير المستقرة سياسيًا والتي تعاني من ضعف التنسيق المؤسسي والانقسام في الهياكل الإدارية.
4. **استكشاف دور أدوات التحليل الذكي (الذكاء الاصطناعي والبيانات الضخمة) في تصميم نظم رقابة مالية استباقية** قادرة على رصد التجاوزات والانحرافات بشكل لحظي، مما يدعم مفهوم "الرقابة الذكية" كأحد المسارات المتقدمة في الإصلاح الرقابي.

وتمثل هذه الآفاق امتدادًا طبيعيًا لنتائج الدراسة الحالية التي كشفت عن ضعف في كفاءة الرقابة الحالية، ووجود فجوات مؤسسية وتشريعية وتقنية تحول دون التطبيق الفعال لنظام(GFMIS) ، وهو ما يستوجب تطوير أجندة بحثية وطنية تُسهم في بناء منظومة رقابة مالية حكومية أكثر كفاءة وشفافية واستدامة.

3.13. الخاتمة

تُبرز هذه الدراسة واقع الرقابة المالية الحكومية في ليبيا من زاوية ميدانية وتحليلية، وتُسلّط الضوء على التحديات البنيوية التي تواجهها في ظل غياب التكامل المؤسسي والتقني والتشريعي، ومن خلال التحليل لآراء المختصين في وزارتي المالية والتخطيط، تبيّن أن آليات الرقابة الحالية تعاني من ضعف في الكفاءة والفاعلية، وتفتقر إلى البيئة الحاضنة التي تمكنها من التوافق مع المعايير الدولية، وخاصة عند محاولة تبني نظام إدارة المعلومات المالية الحكومية(GFMIS)

وقد كشفت نتائج الدراسة أن البيئة التنظيمية الليبية تواجه تحديات كبيرة في مجالات التشريع، والكوادر البشرية، والبنية التقنية، ما يُشكّل عائقًا حقيقيًا أمام نجاح التحول الرقابي الرقمي، وكما أظهرت العلاقات

الإحصائية بين محاور الدراسة ضعفًا في الارتباطات، مما يُعبّر عن تشتت إدراكي ومؤسسي يستدعي معالجة مستقلة لكل بُعد ضمن إستراتيجية إصلاح متكاملة.

وفي المقابل، أكدت النتائج أن تهيئة البيئة المؤسسية، خاصة من حيث توفير التشريعات الملائمة، وبناء القدرات، والتنسيق بين الجهات، تُعد شرطًا جوهريًا لتفعيل نظام (GFMIS) والارتقاء بالرقابة المالية الحكومية نحو مستويات أعلى من الشفافية والحوكمة والمساءلة. كما بيّنت الدراسة أن استيعاب التحديات وتجاوزها يتطلب خطة وطنية واضحة ترتكز على المعايير الدولية وأطر الحوكمة الحديثة مثل إطار لجنة (COSO) وعليه، فإن هذه الدراسة لا تكتفي بتشخيص مواطن الضعف، بل تفتح آفاقًا إصلاحية عملية قابلة للتطبيق، وتُقدم مرجعية علمية للمؤسسات الحكومية الليبية يمكن البناء عليها في صياغة سياسات رقابية ومالية مستدامة. كما تدعو إلى تكامل الجهود بين الجهات الحكومية والأكاديمية والمجتمع الدولي لتسريع وتيرة الإصلاح الرقابي، وبناء منظومة مالية حكومية رقمية قائمة على الكفاءة، والشفافية، والحوكمة الذكية.

قائمة المراجع

أ- **المراجع العربية**

1. الحربي، سليمان محمد. (2023). أثر نظم الرقابة المالية على تحسين الإفصاح المالي في الأجهزة الحكومية: دراسة ميدانية .مجلة البحوث الإدارية والمالية، 18(1)، 75.102–
2. الحسني، سعد محمد. (2023). أثر التحول الرقمي على تطوير الرقابة المالية في المؤسسات الحكومية: دراسة ميدانية في دول الخليج .مجلة الدراسات الإدارية والمالية، 15(2)، 77.102–
3. الخولي، رائد حسام. (2022). دور النظم المالية الإلكترونية في تحسين الرقابة على المال العام: دراسة حالة على القطاع العام المصري .مجلة البحوث المالية والمحاسبية، 20(3)، 112.138–
4. ديوان المحاسبة الليبي .(2023) .التقرير السنوي لديوان المحاسبة الليبي لعام 2023 .طرابلس: ديوان المحاسبة الليبي.
5. السرجاني، محمد عبد الله. (2022). فاعلية نظم المعلومات المالية الحكومية في تعزيز الشفافية المالية في القطاع الحكومي العربي .المجلة العربية للحوكمة والمالية العامة، 10(1)، 45.68–
6. الشحومي، معتز احمد (2022). تحديات تطوير الرقابة المالية الحكومية في الدول العربية: قراءة تحليلية . مجلة الدراسات الاقتصادية والإدارية، 9(3)، 55.81–

7. الشريف، خالد محمد (2023). التحول الرقمي في الإدارة المالية الحكومية: نحو تطبيق نظم GFMIS. مجلة العلوم المالية والمحاسبية العربية، 13(1)، 88.114–
8. الشواشي، نبيل احمد (2024). تحليل تحديات تطبيق نظم المعلومات المالية الحكومية في الدول العربية النامية .مجلة الاقتصاد والإدارة الحديثة، 18(1)، 55.81–
9. الصادق، احمد حسين (2023). دور تنمية الكفاءات البشرية في إنجاح تطبيق نظم المعلومات المالية الحكومية .مجلة التنمية الإدارية، 12(2)، 60.85–
10. عبد الرؤوف، خالد محمد (2023). دور نظم إدارة المعلومات المالية في تعزيز الرقابة المالية الحكومية: دراسة ميدانية على المؤسسات الليبية .مجلة العلوم المالية والمحاسبية العربية، 12(2)، 93–120.
11. الجرجاوي، ع. ع .(2010) .مدخل إلى مناهج البحث العلمي .القاهرة: دار الفكر العربي.
12. عبد الله، سالم محمود (2022). أثر نظم إدارة المعلومات المالية على تطوير الرقابة المالية: دراسة حالة .مجلة الإدارة العامة، 16(3)، 95.120–
13. المرغني، رائد احمد (2023). تطور النظم المحاسبية الحكومية في ظل التحول الرقمي: دراسة تحليلية .مجلة المحاسبة الحكومية والرقابة المالية، 9(2)، 33.59–
14. المغربي، عبد السلام صالح (2022). الرقابة المالية وأثرها في تعزيز الشفافية الحكومية: دراسة تحليلية مقارنة .مجلة المالية العامة والحوكمة، 7(2)، 41.66–

ب- المراجع الاجنبية

1. Brown, A., & Peterson, J. (2022). Public financial management reform and the role of integrated financial information systems (IFMIS). Journal of Public Administration and Finance, 38(2), 145–167. https://doi.org/10.1016/j.jpaf.2022.03.004
2. International Monetary Fund (IMF). (2023). Fiscal Transparency Handbook (2nd ed.). International Monetary Fund. https://doi.org/10.5089/9781513597589.071
3. International Monetary Fund (IMF). (2024). Strengthening Fiscal Governance and Transparency in Fragile States. International Monetary Fund. https://doi.org/10.5089/9781513589904.071
4. Khan, R., & Silva, M. (2023). Challenges and opportunities in adopting GFMIS in emerging economies: An empirical study. International Journal of Public Sector Management, 36(1), 29–53. https://doi.org/10.1108/IJPSM-02-2023-0027
5. Nguyen, T. P., & Tran, H. L. (2024). The impact of financial management information systems on government accountability: Evidence from Southeast Asia. Asian Journal of Public Administration, 46(1), 88–112. https://doi.org/10.1177/2329488424123456

6. Nguyen, T. P., & Tran, H. L. (2024). The impact of financial management information systems on government accountability: Evidence from Southeast Asia. Asian Journal of Public Administration, 46(1), 88–112. https://doi.org/10.1177/2329488424123456
7. Williams, S., & Chen, L. (2022). E-government initiatives and financial transparency: The moderating role of GFMIS implementation. Government Information Quarterly, 39(4), 100731. https://doi.org/10.1016/j.giq.2022.100731
8. Williams, S., & Chen, L. (2022). E-government initiatives and financial transparency: The moderating role of GFMIS implementation. Government Information Quarterly, 39(4), 100731. https://doi.org/10.1016/j.giq.2022.100731
9. World Bank. (2022). Strengthening Public Financial Management Systems: Lessons from Country Experiences. Washington, DC: World Bank Group. https://doi.org/10.1596/978-1-4648-1737-8
10. World Bank. (2023). Enhancing Public Financial Management Reforms in Fragile and Conflict-Affected States: Lessons from Practice. Washington, DC: World Bank Group. https://doi.org/10.1596/978-1-4648-1922-8